

تمهيد:

تخضع عملية تحليل السياسة الخارجية لمستويات ثلاثة : وصف، تفسير، وتنبؤ نظرا لتعدد أطرها (سياسية، اقتصادية، أمنية، ثقافية، اجتماعية) وأبعادها وأولوياتها وأهدافها واختلاف مضمونها (سلمي، تعاوني، تكاملي، صراعي، عدواني، تدخلي...).

الأمر الذي يفرض منهجا تحليليا أكثر دقة وقدرة على الإلمام بمجمل الأبعاد والمستويات والمضامين وتبيان أكبر المتغيرات أثرا وتحكما في عملية صياغة وأداء سياسة خارجية لدولة ما. ويظهر اقتراب الدور كمنهج تحليلي يعتمد على مجموعة قواعد منطقية، أدوات تحليلية ومفاهيمية ومنطق توافقي يجمع بين أطروحات أكثر من نظرية، لذا فإن هذا الفصل يقوم على تقديم الإطار النظري الممثل في اقتراب الدور في تحليل السياسة الخارجية بما يتطلبه من تعريف للاقتراب وتناول مبادئه النظرية ومجموعة المفاهيم المرتبطة به والأدوات التي تساعد على التحقق من فرضياته وجمع بيانات أدلته والإجابة على تساؤلاته، مع تناول المسار المحدد لمنهجية تحليله لعمليات السياسة الخارجية.

المبحث الأول: ماهية السياسة الخارجية والمفاهيم المرتبط بها

تقتضي عملية تحليل السياسة الخارجية التركيز على مجموعة من المفاهيم لها اثر فعال في تشكيل موقف من المواقف الدولية يمكن من خلاله لعب دور في توجيه مسار السياسة الخارجية والتي تتمثل في: مفهوم السياسة الخارجية، الدور الوطني، المصلحة الوطنية، البيئة النفسية، النظام الإقليمي.

المطلب الأول: مفهوم السياسة الخارجية:

ارتبطت عملية تحديد تعريف واضح وشامل لمفهوم السياسة الخارجية بالمدارس المختلفة التي تشكل حقل علم السياسة لذلك تعددت تعاريف هذا المفهوم فمن الكتاب من يرى السياسة الخارجية مرتبطة بالمصلحة الوطنية، العقلانية والقوة فيعرف السياسة الخارجية على أنها: "صناعة نمط عقلنة لخيارات الدولة الخارجية تجاه مجالات مصنفة حسب الأولويات النفعية والمصلحية"¹.

وهناك من يعرفها على أنها:

"مجموعة من التوجهات **cluster of orientations** تتألف من مواقف وادراكات **perceptions** وقيم **values** تملئها الخبرة التاريخية **historical experiences** والظروف الإستراتيجية **strategic circumstances** التي تميز الدولة في السياسة الدولية والمتأصلة في التقاليد والطموحات الكبرى للمجتمعات، والمتقاطعة مع مجموعة الالتزامات الخارجية"².

إلا أن اغلب التعاريف رأّت في السياسة الخارجية ذلك النسق والنظام والبرنامج والمخطط الذي تقوم به أو تنتجه الدولة على الصعيد الخارجي والذي يشمل مجموع السلوكيات والنشاطات، فمحمد السيد سليم حاول أن يعطي تعريفا دقيقا وجامعا حيث يرى في السياسة الخارجية:

¹ محند برقوق، الأبعاد الإستراتيجية للسياسة الخارجية الجزائرية (ملتقى السياسة الخارجية الجزائرية بين تطلعات الداخل وضغوطات الخارج، من تنظيم قسم العلوم السياسية لجامعة الصديق بن يحيى - جيجل، أيام 5-6 نوفمبر 2007)

² James Rosenau , **World politics : an introduction** (New York : the free press , 1976) p.16

نقلا عن : سعيد ملاح، تأثير الأزمة الداخلية على السياسة الخارجية الجزائرية (مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية جامعة قسنطينة، 2005)، ص.14

"برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة البدائل المتاحة من اجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي"¹.

تعرف عملية إخضاع ظاهرة السياسة الخارجية إلى دراسة علمية بتحليل السياسة الخارجية حيث يتم من خلالها تفكيك سلوك الوحدة الدولية تجاه محيطها الخارجي بطريقة عملية تسمح بتحديد العوامل المؤثرة في تلك الظاهرة، أهداف واستراتيجيات هذا السلوك، طبيعة الظاهرة وكيفية صياغتها، التطبيق الفعلي لهذا السلوك وردود أفعال الوحدات الدولية الأخرى، فعملية التحليل تنصرف إلى تقديم وصف، تفسير ومحاولة التنبؤ بمسارها مستقبلاً².

ارتبطت عملية تحليل السياسة الخارجية بمنهجين في الدراسات السياسية المعاصرة،

المنهج العلمي المقارن والذي ظهر فيما عرف بالسياسة الخارجية المقارنة Foreign Policy Analysis والتي تقوم بعملية التحليل فيها على مقارنة المتغيرات التي تصنع السياسات، أو مقارنة السياسة الخارجية لمجموعة من الوحدات الدولية، ومنهج دراسة الحالة Case Study الذي يقوم على دراسة السياسة الخارجية لوحدة دولية ما مع التعمق بتناول احد قضاياها أو اتجاهاتها³.

¹ محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية (القاهرة، مكتبة النهضة، ط3، 1999) ص 11

² سفيان صخري، اقتراب الدور في تحليل السياسة الخارجية، ج.1، جريدة اليوم الجزائرية، عدد. 2774 25 مارس 2007. ص 8.

³ لويد جنسن، تفسير السياسة الخارجية، تر: محمد السيد سليم واحمد بن محمد مقتي (الرياض، منشورات جامعة الملك سعود، 1989) ص ص.4-9.

المطلب الثاني: مفهوم الدور الوطني:

يعتبر مفهوم الدور ذو مرجعية سوسيولوجية ارتبطت مع الجهود العلمية لعلم الاجتماع التي تركز على علاقة الفرد داخل الوسط الاجتماعي من خلال التركيز على العلاقات التفاعلية للفرد في الوسط الاجتماعي حيث تظهر مكانة مفهوم الدور مركزية خصوصا مع إسهامات بارسونز والذي يعتبر مفهوم الدور ذلك :

"القطاع من النسق التوجيهي الكامل للفرد، فهو منظم حول التوقعات المرتبطة بالمستوى التفاعلي ومندمج في مجموعة خاصة من المعايير والقيم التي تحكم هذا التفاعل مع واحد أو مجموعة تشكل مجموعة من التفاعلات والسلوكيات المتكاملة"¹.

كما تناول بروس بيدل مفهوم الدور من خلال تركيزه على مفهوم المكانة في تحديد مفهوم الدور فالدور بالنسبة إلى بيدل :

"قائمة دليل سلوك مميز لشخص أو مكانة أو منظومة من المعايير والتوصيفات والقيم والتصورات المحددة لسلوكيات شخص أو مكانة اجتماعية"².

وهو هنا إذ يركز على اعتبار الدور ذو منحى إدراكي إلا أنه يمنح له انتماء متعدد يجعله يحمل في مدلوله بعدا قيميا فكريا معبرا عن حالة أو وضع معين .

إلا أن مفهوم الدور من المنظور السياسي فقد أخذ بعدا تراوجيا على شاكلة : الدور الوطني، الدور السياسي الخارجي... فالدور السياسي الخارجي يرتبط بالسلوك السياسي الخارجي للدولة وينصرف إلى الوظائف الرئيسية التي تقوم بها الدولة في الخارج عبر فترة زمنية طويلة وذلك في سعيها لتحقيق أهداف سياستها الخارجية³، إلا أنه يمكن النظر إلى الدور بقدر أكبر من مكانة القوة أو موضعها داخل النظام الدولي، ف "دوران" F.C Doran يرى الدور يشمل على عدة اعتبارات، إذ يتضمن الدور وبصفة رسمية: "مسؤوليات حظيت بالشرعية ومتطلبات ترتبط بالموقف والمكانة

¹ Bruce Biddle .and Edwin Thomas : **role theory :concepts and research** (New York .London,Sydney:willy and soon,1966) p-7

² ipid , p.8

³ Kal. J .Holsti, National Role Conceptions in the Study of Foreign Policy. ***International Studies Quarterly*** 14, no.3, November1970, p.233-309

"¹، ويشتمل الدور على قدرة القيادة أو الأطراف المرتبطة بها على توفير الأمن للآخرين أو مدى الاعتماد على الأمن الخارجي.

يشمل مفهوم الدور الوطني أنماط السلوك ومجموعة المواقف المتوقعة من الأشخاص الذين يحتلون مناصب في هيكل صنع القرار، فالدور يصف أنواع الأعمال التي تؤدي ضمن كل موقف ويكتسب الأفراد معرفة الأدوار والقدرة على أدائها عن طريق الخبرة المكتسبة، لكنه يتحدد على الصعيد الخارجي من خلال القوة الوطنية إضافة إلى تقاليد النشاط السياسي الدولي والرصيد المتعلق بكيفية توظيف القوة وبكيفية تجاوب الحكومات.²

يرتبط مفهوم الدور الوطني بأوضاع صانع السياسة الخارجية فجمود أو قصور إدراك صانعي السياسة الخارجية في تحديد الدور المطلوب في الوضع أو المكانة أو الاتجاه الذي يتطلبه يحدث ما يعرف بفجوة القوة / الدور أي حدوث عدم توازن حاد بين القوة والدور دون تعديل أو تكييف الدور والذي يشكل تهديدا للنظام الدولي في حالة حدوث انقلاب مفاجئ فيما يتعلق بتوقعات الأمن مستقبلا في دولة أخرى.

المطلب الثالث: مفهوم المصلحة الوطنية

مفهوم واقعي تكرر في الزمن الوستفالي، وارتبط بنشوء الدولة الحديثة ويحمل المفهوم تعاريف عديدة امتزجت بمفاهيم أخرى كالقوة والأهداف الوطنية، حيث نجد أن المصلحة الوطنية المعرفة بالقوة ترمز إلى البحث عن القوة بما يضمن البقاء³، فتضارب المصالح القومية للدول يعبر عن الصراع على القوة، والقوة هي القدرة على ضمان مصالح الدولة ولو في حدها الأدنى المتمثل في الوحدة الإقليمية والاستقلال والبقاء كما يرى وولفرز، وطالما أن العالم مقسم إلى وحدات قومية فالبقاء يعني وحدة أراضي الدولة مؤسستها السياسية وثقافتها الوطنية.⁴

¹ Doran , C.F.Doran , **system in crisis** (Cambridge : Cambridge university press.1991)

pp.30-31

² جيوفر روبرت، اليستري ادوارد، المعجم الحديث للتحليل السياسي، تر: عبد الحليم الجليبي (بيروت، الدار العربية للموسوعات، ط.1، 1999) ص.399.

³ عبد الناصر جندلي، التنظير في العلاقات الدولية (الجزائر، دار الخلدونية، 2007) ص.156.

⁴ جيمس دورتي، روبرت بالتسغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة: وليد عبد الحي (الكويت، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، ط.1، 1985) ص.61-80.

فالمصلحة الوطنية المعرفة بالقوة هي تعبير عن مكانة الدولة في التوزيع العالمي أو الجهوي للقوة في عالم تتشابك فيه المصالح، يتناقله رجال الدولة كمفهوم دائم يضمن سلامة الأمة¹. كذلك يرتبط مفهوم المصلحة الوطنية بالأهداف الوطنية للدولة باعتبارها القيمة المركزية المعرفة لمصالح الدولة الأخرى والتي تبرز في منحى كبير منها في أهداف الدولة، فالهدف العام للدولة هو حماية السيادة الإقليمية ودعم الأمن الإقليمي من خلال المحافظة على الكيان الإقليمي والسعي إلى التغلب على التهديدات الموجهة ضد القيم أو المصالح التي تعتبر حيوية لأمن الدولة².

يعبر الهدف العام للدولة السابق للذكر على قاعدة الهرم في سلم ماسلو المحدد لتراتبية المصلحة الوطنية لدولة ما والمشكل من خمس مراتب ثانيها يتمثل في المصالح الحيوية من خلال سعي الدولة إلى تنمية مقدراتها وإمكانياتها من القوة بما يضمن استكمال المشروع الوطني وتحقيق الرفاهية الاقتصادية وزيادة مستوى الثراء الاقتصادي للدولة، والذي يؤدي إلى انتقال المصلحة الوطنية إلى المرتبة الثالثة " الأساسية " والتي تتبلور في بروز الدولة كقوة جهوية أو إقليمية والمرادفة لمفهوم التوسع. والذي يحاول تغيير الوضع القائم أو المحافظة عليه في حالة توافقه وتوجهات الدول كما يؤكد ولفرز ووجود الدولة كقوة إقليمية يؤهلها إلى المساهمة في إنتاج قواعد اللعبة على المستوى العالمي يعكس قوتها ويخدم مصالحها وهنا تصبح المصلحة الوطنية "عالمية" تعمل على تأكيد قيمها ونشر تراثها الحضاري والثقافي كنموذج حضاري معبر عن قوتها.

ليأتي في قمة الهرم المصلحة الوطنية الكونية حيث كل العالم مسخر لخدمة القائد، ضمان أمنه والسهر على استقراره وخلق الأوضاع المواتية لممارسة نفوذه والتعبير عن توجهاته³.

من خلال ما سبق نذهب إلى أن المصلحة الوطنية لدولة ما تفرضه قواعد موضوعية مرتبطة بإمكانات وقدرات الدولة لكن تعززها القدرات المرتبطة بالقيادة السياسية التي تعمل على بلورة تصور استراتيجي وشامل لتوظيف عقلائي للقوة الوطنية بما يخدم المصالح العليا للدولة.

¹ روي مكيردس، **مناهج السياسة الخارجية في دول العالم**، تر: حسن صعب (بيروت، المكتبة الأهلية، 1961) ص 461

² إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية** (القاهرة، المكتبة الأكاديمية، ط.5، 1991) ص ص 130-131.

³ محند برفوق، **تحليل السياسة الخارجية** (محاضرات قدمت لطلبة ماجستير العلوم السياسية جامعة بسكرة 2009/2008)

المطلب الرابع: البيئة النفسية

هي مجموعة من المتغيرات المعرفية الذهنية من عقائد وصور وادراكات وقيم تنصرف إلى العمليات الذهنية المتعلقة بالتفكير لدى الفرد¹، يتحرك من خلالها سواء في قراءته للواقع أو تعامله مع البيئة الموضوعية المتسمة بالتعقيد، فهي تشكل متغيراً وسيطاً بين الحوافز البيئية وسلوكيات الفرد ويشكل فيها وعي الفرد بالقضايا المرتبطة بموضوع أو موقف معين ما يعرف بالإدراك perception، وانطباعه الأولي العام عن الموضوع بالصور images والمفاهيم المكونة لتصور ما يرغب فيه بالقيم values، وتبويبه للمعلومات في شكل فئات معرفية ما يسمى بالعقائد belief وترتبط عملية تحديد اثر العوامل الشخصية في عملية صناعة وأداء السياسة الخارجية بالبيئة النفسية بما تتضمنه من ادراكات، صور وعقائد² (انظر الشكل رقم 01).

فتحليل ادراكات صانع السياسة الخارجية يبدأ من تحديد القضايا ويتجسد في نموذج الحافز /الاستجابة لهولستي، فالحافز واقعة من البيئة الموضوعية يتلقاها الفرد تحدث استجابة أي سلوك، فصانع السياسة الخارجية يدرك الحافز الذي وجه إليه مما يؤدي به إلى التعبير عن نواياه في شكل سلوك³ (انظر الشكل رقم 02).

تحليل الصور أو التصورات في تأثيرها على السياسة الخارجية يبدأ من تحديد انطباعات صانع السياسة الخارجية عن الظاهرة ويتجسد في نموذج التصورات المتبادلة Mirror-Images حيث كل طرف ينظر إلى الآخر انه عدواني ويستغل شعبه، يفتقر إلى التأييد الشعبي وغير جدير بالثقة، وينظر كل طرف لنفسه على انه محب للسلام ويحترم شعبه، يحظى بالتأييد وجدير بالثقة⁴. أما تحليل النسق العقيدي في تأثيره على السياسة الخارجية فيرتكز على تحديد درجة ثراء النسق، نمط توزيع فئات العقائد في النسق العقيدي الكلي، ومركزية العقائد وهامشيتها ومدى تأثير النسق العقيدي الوطني على النسق العقيدي لصانع السياسة الخارجية ويبرز اثر النسق العقيدي في السياسة الخارجية في بعدين هما⁵:

¹ محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مرجع سابق، ص 397

² محمد السيد سليم، التحليل السياسي الناصري: دراسة في العقائد والسياسة الخارجية (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية 1982) ص 24

³ محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مرجع سابق، ص 414

⁴ نفس المرجع، ص 424.

⁵ عديلة محمد الطاهر، أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية (مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة قسنطينة، 2005) ص 15

1- بعد معرفي **The Cognitive Element** : ينتج آثارا غير مباشرة تتضح في إحداث حالة اتساق بين المعلومات أو الحوافز والنسق العقيدي من خلال مجابهة المعلومات التي تتناقض مع النسق واخذ المعلومات التي تتوافق معه .

2- بعد تفضيلي **The Effective Element** : الذي ينتج آثارا مباشرة أي أن العقائد تحدد سلفا الإطار العام الذي يحوي مجموعة البدائل التي يمكن المفاضلة بينها ومجموعة البدائل المستثناة من دائرة الاختيار.

المطلب الخامس: النظام الإقليمي

يستعمل مصطلح النظام الإقليمي (Regional System) على أساس أنه تجميع لدول متجاورة أو متقاربة تنتمي لإقليم جغرافي معين، بينها من الخصائص التفاعلية ما يميزها عن غيرها من الأقاليم، فهو تجمع لعدد من الدول القومية المتجاورة يجمع بينها إطار تفاعلي مميز، ويشكل مرحلة وسطى بين الدول القومية والنظام الدولي من منطلق وجود قيود بنيوية ونظامية مستمرة على سياسات وخيارات الدول التي تقع ضمن الإطار الجغرافي الواحد ويعرفه إلياس الحديشي على أنه:

"مجموعة من الدول التي تنتمي إلى إقليم واحد، تربطها عوامل المصلحة والولاء بحيث تقيم أساس تعاملها الإقليمي على الشعور بالتميز، والتعاون والتكامل في مجالات الأمن والاقتصاد، فهو أسلوب للممارسة إذا في التعامل بين الدول المختلفة التي تنتمي إلى إقليم واحد"¹.

يستخدم على السياسات التي تمارسها الدول في حدود النظم الإقليمية التي تنتمي إليها أو المجاورة لها ب" السياسة الإقليمية" (Regional policy) التي تعرف على أنها :

"السلوك السياسي الذي، يصدر عن وحدة أو أكثر من الوحدات السياسية، والتي تعبر عموما عن أهداف ومصالح محددة ضمن إطار الوحدات الأخرى في النظام الإقليمي، انطلاقا من تركيبة الاهتمامات والمحددات الإقليمية وضمن إطار التفاعل الإقليمي"².

يختلف نمط السياسات الإقليمية، حيث أن طبيعة السياسات الإقليمية لبعض الدول إزاء بعضها قد تأخذ منحى صراعيا بدلا من أن تأخذ منحى تعاونيا، وذلك يعود إلى طبيعة القضايا التي يثار الخلاف حولها، بين قضايا ذات طبيعة اقتصادية أو سياسية أو إيديولوجية.

¹ ناصيف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية (بيروت، دار الكتاب العربي، ط.1985، 1) ص 57

² ناصيف يوسف حتي، الإقليمية الجديدة بعد الحرب الباردة

في ضوء استقرار المصالح والقضايا الإقليمية تتحدد أدوات السياسات الإقليمية، وشكل التحالفات التي تقوم بين دول الإقليم، والأسس التي تستند إليها، ومدى الاستقرار الذي يستند أصلاً إلى طبيعة نظام الاتصال السائد بين دول الإقليم من جهة، وبين دول الإقليم والمحيط السياسي الدولي من جهة أخرى¹

¹ محمد السعيد إدريس، تحليل النظم الإقليمية (القاهرة، مركز الدراسات السياسية، 2002)، ص 60

المبحث الثاني: اقتراب الدور في تحليل السياسة الخارجية

المطلب الأول: ماهية اقتراب الدور

يهتم اقتراب الدور كإطار نظري بدراسة السلوك بالتركيز على مفهوم أو متغير الدور في ميدان السياسة الخارجية، حيث صانع السياسة الخارجية يتخيل أو يفترض أن دولته ملزمة بتبني أو إنجاز بعض المهام على مستوى النظام الإقليمي أو الدولي. فهو يصور دول العالم وكأنها تلعب أدواراً أو وظائف مختلفة وفق طبيعة الدوافع صراعية كانت أو تعاونية¹.

يرجع ظهور اقتراب الدور إلى حقل العلوم الاجتماعية والاثنوبولوجيا، حيث كان التركيز على دراسة سلوكيات الفرد داخل الحياة الاجتماعية والمجتمع عامة من خلال تصور قائم على أن الإنسان يقوم بأدوار في المجتمع، ويصف "بروس بيدل" Bruce biddle نظرية الدور: "بالعلم الذي يهتم بدراسة السلوكيات التي تميز الأشخاص ضمن ظروف معينة ومع عمليات متنوعة يفترض أنها تنتج تلك السلوكيات وتفسرها وتؤثر عليها"².

نظراً لتنوع تطبيقات نظرية الدور في علم الاجتماع فقد اشتملت على عدة مداخل تحليلية شملها بيدل في خمسة مداخل:

- 1- المدخل الوظيفي: وتفهم الأدوار على ضوءه على أنها التوقعات المعيارية المشتركة التي تصف وتفسر السلوكيات وفقاً للحالات الذهنية التي يكونها الفرد من خلال المجموعة الاجتماعية³
- 2- المدخل التفاعلي الرمزي: يركز على أداء الفواعل الفردية وتطور الأدوار ومختلف المفاهيم المعرفية التي يدرك من خلالها الفاعلون أدوارهم ويفسرون بها سلوكياتهم.
- 3- المدخل البنوي: يركز على البنى المجتمعية التي تضم أشخاصاً يتقاسمون نفس نماذج السلوك، وهذا ما يؤدي إلى الاهتمام بأدوار المجموعات الاجتماعية لا الأفراد.
- 4- المدخل التنظيمي: يركز على الأدوار ضمن النظم الاجتماعية والتي تتحدد وفقاً للوضعية الاجتماعية للفرد داخل النظام.
- 5- المدخل المعرفي: وتهتم بدراسة العلاقة بين توقعات الدور والسلوك من خلال الاهتمام بالظروف التي تؤثر في تحديد التوقعات وأداء السلوك الاجتماعي.

¹ سفيان صخري، اقتراب الدور في تحليل السياسة الخارجية، مرجع سابق، ص 8.

² Biddle , opcit , p-9

³ Andreas Bartels mark may:" functional role theories of representation and content with a case study from spatial cognition (explanation : <http://www.springerlink.com> springer-verleg.2008) in

مع النجاح الذي حققه الاقتراب في تحليل سلوكيات الفرد في الحياة الاجتماعية، حاول بعض الباحثين في علم السياسة استخدامه في تحليل الظواهر السياسية ، حيث قام كال هولستي Kal Holsti بكتابة مقال عام 1970 بعنوان : " تصورات الدور القومي في دراسة السياسة الخارجية " "National role conception in the study of foreign policy" وأكد فيها على أن سلوك الدولة على المستوى الخارجي يحدده تصور صانع السياسة الخارجية لادوار الدولة على المستوى الخارجي والذي يحدده مجموعة من العوامل والظروف¹.

كما تناول نفس الموضوع ستيفن وولكر S.WALKER بمقاله المعنون ب : "National role conception and systemic outcomes" و الصادر عام 1979 حيث تطرق إلى مفهوم الأدوار الوطنية التي تعرف حسبها بأنها تصورات واضعي السياسات الخارجية "لمنصب" دولهم في النظام الدولي، وتشمل هذه التصورات أنواع عامة من القرارات والالتزامات والوظائف المرتبطة بهذه المواقف الدولية².

يبقى اهتمام الباحث ستيفن ولكر بالموضوع مستمرا حيث قام بجمع كل ما كتب حول اقتراب الدور في كتاب عام 1987 بعنوان نظرية الدور وتحليل السياسة الخارجية " Role theory and foreign policy analysis "³ وقد تمحورت أبحاث أصحاب الاقتراب على أسئلة أساسية توصلوا من خلالها إلى عملية ربط أو تأكيد مدى صحة الاقتراب كإطار نظري لتحليل السياسة الخارجية والتي تتمثل في:

1- ماهي مصادر تصورات وادراكات صناع السياسة الخارجية حول ادوار دولهم على المستوى الخارجي؟

2- ما طبيعة الظروف التي نشأ وتكون فيها إدراك صانع السياسة الخارجية حول ادوار دولهم على المستوى الخارجي؟

3- ما تأثير عوامل ومحددات السياسة الخارجية على برامج ونشاطات الدولة الخارجية؟

¹ صخري، مرجع سابق، ص.8

² Naomi Bailin , Foreign Policy Makers and Their National Role Conceptions , *International Studies Quarterly*, Vol. 24, No. 4 (Dec., 1980), pp. 532-554

³ Sofiane sekhri , the role approach as a theoretical framework for the analysis of foreign policy in third world countries, *African journal of political science and international relations* vol.3 (10) pp.423-432, October 2009

4- مامدى توافق البرامج والاستراتيجيات المتعلقة بالسياسة الخارجية مع التطبيق الفعلي لهذه البرامج؟¹

يكتسي اقتراب الدور أهمية بالغة في تحليل السياسات الخارجية لدول العالم الثالث، نتيجة أن لمفهوم الدور بعد سيكولوجي بالدرجة الأولى يتعلق بالمنظومة الإدراكية والمعرفية لصانع السياسة الخارجية². وهذا ما يتطابق ومميزات صناعة السياسة الخارجية في دول العالم الثالث التي إنما هي نتاج تصورات وادراكات صانع القرار وليس نتاج منطق تشاركي يخضع لقواعد موضوعية³، خصوصا عندما يتعلق الأمر بالسياسة الإقليمية للدول المتوسطة القوة أو التي تمتلك مقومات السيطرة الإقليمية وهنا تظهر مقولة الرئيس المصري جمال عبد الناصر حينما يقول :

"أنصور دائما انه في هذه المنطقة هناك دور يتجول باحثا دون جدوى عن بطل يلعبه ...
إننا نحن ونحن وحدنا بحكم وضعنا الذين يمكن أن نلعب هذا الدور"⁴.

¹ صخري، مرجع سابق، ص.8

² عبد القادر دندان، الدور الصيني في النظام الإقليمي لجنوب آسيا (مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2007، ص.35 .

³ بهجت قرني وعلي الدين هلال، السياسات الخارجية للدول العربية (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية، 2002) ص 30

⁴ محند برقوق، تحليل السياسة الخارجية مرجع سابق، ص16

المطلب الثاني : ادوار السياسة الخارجية

اقتضى التطبيق العملي لاقتراب الدور في تحليل السياسة الخارجية طرح مجموعة من الأدوار التي تلعبها الدولة على مستوى النظام الإقليمي سواء الأدوار التي تفرضها الظروف أو الإمكانيات أو المكانة أي الأدوار التي ينبغي على الدولة أن تؤديها، أو الأدوار التي تطمح الدول لتأديتها ويمكن حصر مجمل هذه الأدوار في :

I - الأدوار ذات العلاقة بالشؤون الداخلية للدولة¹:

تبرز في دور المستقل النشط صانع التنمية الداخلية ودور حامي السيادة.

1- المستقل النشط **Active Independent**: يدور حول مفهوم الاستقلال الوطني

من خلال تطبيق سياسة خارجية فعالة قائمة على خدمة المصالح الوطنية عن طريق إتباع برنامج نشيط لتكثيف وتنويع العلاقات الدبلوماسية والتجارية مع كافة الوحدات الدولية دون استثناء .

2- صانع التنمية الداخلية: يتبادر إلى ذهن صانع السياسة الخارجية أن دولته مسؤولة أو

وظيفتها الأساسية هي التنمية الداخلية وألا تنغمس في الشؤون السياسية الدولية إلا وفق ما تقتضيه حاجتها التنموية.

3- حامي السيادة: يعتقد صانع السياسة الخارجية أن وظيفته تنحصر في حماية دولته وضمان

سلامة ترابها الوطني من أي عدوان خارجي ويرتبط عادة هذا الدور بالدول التي تعيش حالة اللااستقرار وفقدان الإحساس بالأمن².

II - الأدوار المرتبطة بدولة المبادئ والسلام :

تتبنى الدولة في سياستها الخارجية مجموعة من الأدوار المتعلقة بتحقيق مبادئ سامية

مكرسة للسلام العالمي وللخدمة الإنسانية ونجد منها³:

1- المعادي للاستعمار والمؤيد لحركات التحرر **Leberation Supporter** : تشعر

الدول التي عانت من تجربة استعمارية قاسية أو خاضت حربا من اجل التحرر تشعر عادة بمسؤولية تجاه الشعوب المستعمرة، فتقوم بتقديم مساعدات ذات طبيعة غير محددة لحركات التحرر وتأييدها معنويا دن التزام رسمي واضح.

¹ سليم، تحليل السياسة الخارجية، مرجع سابق ص 50-53 .

² Ulrich Krotz , **National Role Conceptions and Foreign Policies:**

France and Germany Compared , (Harvard University : Minda de Gunzburg Center for European Studies,2000) p.5-6

³ صخري، اقترب الدور في تحليل السياسة الخارجية ، ج.2، جريدة اليوم الجزائرية، عدد. 2776 27 مارس 2007.

2- الوسيط **Mediator** : إن وزن ومصداقية بعض الدول على المستوى الإقليمي أو الدولي يؤهلها على القيام بدور الوساطة والتوفيق بين الوحدات الدولية المتنازعة.

3- صانع السلام **Peace Maker** : تشعر الدولة بأنه يقع على عاتقها مسؤولية مثالية اتجاه العالم الخارجي تتمثل في دعم وإرساء السلام¹.

4- المساعد على التنمية **Developer** : فصانع السياسة الخارجية يتصور وجود مسؤولية تقع على عاتق الدولة تتمثل في مساعدة الدول المتخلفة على تحقيق التنمية².

5- الموازن الدولي **Balancer International** يتصور صانع السياسة الخارجية ان لدولته مسؤولية في حفظ التوازن القائم على المستوى الاقليمي او الدولي وهذا الدور لا يترتب عليه مسؤولية الا عندما يتهدد التوازن.

III – الأدوار الإقليمية :

ترتبط بمجموع الادوار التي تؤديها الدولة على الصعيد الاقليمي سواء في تعاملها مع النظام الاقليمي ككل او في تعاملها الثنائي مع دول الاقليم كل على حدى:

1- الحليف المخلص **Faith Fullally** : يلتزم صانع السياسة الخارجية بتأييد مطلق لسياسات دولة أخرى داخل الإقليم الذي تنتمي إليه الدولة سواء السياسات الداخلية أو الخارجية ومن هنا يصبح حليفا مخلصا.

2- الزعيم أو القائد الإقليمي **regional leader** : بحكم القوة المادية أو ثقل ومصداقية الدولة على المستوى الخارجي مقارنة مع بقية الدول الأخرى التي تنتمي إلى المنطقة نفسها تحاول بعض الدول قيادة الإقليم الذي تنتمي إليه سواء عن طريق التأثير المباشر أو غير المباشر في الأنظمة السياسية للدول المجاورة .

3- المدافع الإقليمي **regional protector** : يشعر صانع السياسة الخارجية بمسؤولية دولته في حماية المنطقة التي توجد فيها دولته من أي عدوان خارجي يمكن أن تتعرض له.

4- قائد التكامل الإقليمي : يتصور صانع السياسة الخارجية أن دولته مسؤولة عن توحيد مجموعة الدول التابعة للإقليم الذي تتواجد فيه الدولة في دولة واحدة.

¹ محمد السيد سليم، ثورة يوليو والدور الخارجي المصري، السياسة الدولية، عدد 164، يوليو 2002، ص ص 15-

5- نموذج الهيمنة الإقليمية **Regional hegemony**:¹ ينسب هذا النموذج

إلى دفيد مايرز الذي يتناول مفهوم الهيمنة الإقليمية ويحدد فيه خمس ادوار تصب حوله:

أ- **المهيمن الإقليمي Regional Hegemonos**: تمتلك هنا الدولة قوة كافية

للسيطرة على النظام الإقليمي بحيث يصبح تابعا لها توجهه كما تشاء.

ب- **المتطلع إلى الهيمنة Aspiring Hegomonos**: في هذه الحالة نجد أن الدولة

تسعى إلى امتلاك قوة كافية للسيطرة على النظام الإقليمي .

ت- **المهيمن المحتمل Patential Hegomonos**: وهو الوحدة التي لها القدرة

على السيطرة على الإقليم الذي تتواجد فيه مستقبلا وذلك بالتغلب على جيرانه من القوى الإقليمية الكبرى، مع ضرورة توافر إدراك قوي بنفسها كقوة إقليمية كما يفترض هولستي².

ث- **المساوم Bargaine**: وهو الفاعل الثاني في النظام الإقليمي المعرض للهيمنة وهي

دولة تمتلك قوة كافية للمساومة بفاعلية مع الدولة المهيمنة أو الطامحة للهيمنة، وفي حال تعدد المساومين فان الأمر سيكون بشكل ترتبي مساوم أول، مساوم ثاني...

ح- **الموازن**: يتمثل دور الدولة أو عدد من الدول هنا في احتلالها منطقة وسطى من دائرة

الهيمنة أين بين الدولة المهيمنة أو الطامحة للهيمنة والدولة المساومة فهي قوة فاعلة لكن محايدة وهي عرضة للإغراء المستمر من الطرفين للاحتواء أو التحالف.

بالإضافة إلى ما سبق يقوم الدور الخارجي للدولة على عدة أبعاد أهمها:

1- يتصور صانع السياسة الخارجية أن لدولته مركزا متميزا في السياسة الدولية نتيجة الوظيفة التي تقوم بها تبعا لدرجة نفوذها.

2- يستند صانع السياسة الخارجية في ضبط حركية دولته على حجم نشاطها على الساحة الدولية والذي يخضع لطبيعة الدوافع الأساسية سواء أكانت تعاونية أو صراعية.

3- نتيجة لممارسة الدور يمكن لصانع السياسة الخارجية توقع حجم التغير المحتمل في السياسة الدولية³.

كما يتسم دور الدولة بخصائص جوهرية لا بد من أخذها بعين الاعتبار⁴:

¹ دندان، مرجع سابق، صص 37-40

² محمد السعيد إدريس، تحليل النظم الإقليمية (القاهرة، مركز الدراسات السياسية، 2002) ص51

³ Holsti, op.cit, p.236

⁴ سليم، ثورة يوليو، مرجع سابق، ص17 .

- 1- أن الدور ليس مجرد تصور يقدمه صانع السياسة الخارجية بل يرتبط أساسا بتجسيده على أرض الواقع عن طريق الممارسة.
- 2- مفهوم الدور يشمل أيضا تصور صانع السياسة الخارجية للأدوار التي يؤديها أعداؤه الرئيسيون في الساحة الدولية وذلك بغية الاستفادة من ذلك في تعامله معهم.
- 3- من المتصور أن تلعب الدولة أكثر من دور واحد في آن واحد وهذا مرتبط بمدى وحجم تأثيرها.
- 4- من الممكن أن يرتبط دور الدولة بالمستوى الذي توجد فيه (إقليمي، عالمي)
- 5- تتفاوت درجة الأدوار الخارجية للدولة طبقا لدرجة "التدخل" في الشؤون الدولية وطبقا لمضمون الدور، فقد يتضمن الدور دورا تدخليا نشيطا أساسه السعي النشط لتغيير الأوضاع الراهنة بشكل جذري كدور قاعدة الثورة مثلا.
- 6- يجب أن اهتمام الدولة بالدور الخارجي بانعكاس هذا الدور الايجابي على الأمن القومي للدولة بمعناه الشامل.

المبحث الثالث: مسار السياسة الخارجية

يتطلب تحليل السياسة الخارجية جملة من الخطوات تكون في شكل مسار يتحدد من خلاله وبشكل ترتيبي التفسير الدقيق لعملية صنع وأداء السياسة الخارجية، فالسياسة الخارجية هي في النهاية محصلة تفاعل جملة من المتغيرات الهيكلية والنفسية والمادية يظهر أثرها في ادراكات صانع السياسة الخارجية وفي سلوكيات من يقوم بتنفيذها.

لذا فمسار السياسة الخارجية وفق اقتراب الدور ينطوي على ثلاث مراحل، أولها تحديد المتغيرات التي تضبط السياسة الخارجية لدولة ما وفهم كيفية تأثيرها وتعرف هذه الخطوة بسياق السياسة الخارجية، ثانيها هيكل صنع السياسة الخارجية والأهداف والأدوار المتوخى تحقيقها ويعرف بتوجه السياسة الخارجية، ثالثها دراسة سلوك السياسة الخارجية بما يتضمنه من طبيعة العلاقات السلوكيات والأدوات التي يستخدمها من يقوم بتنفيذ السياسة الخارجية.

المطلب الأول: سياق السياسة الخارجية

يتأثر صانع السياسة الخارجية بمجموعة من العوامل والظروف تتحكم في تصور قائمة الأدوار التي يمكن أن تقوم بها الدولة على المستوى الإقليمي أو الدولي، وفي عملية تطبيق الأدوار عمليا، فحسب وولفرز السلوك السياسي الخارجي هو في الأخير محصلة ضغوطات متأتية من البيئة¹ وهذه الضغوطات والعوامل والظروف والحوافز والمتأتية من مصادر عديدة بعضها موضوعي : داخلية، خارجية، وبعضها معنوي : تاريخية، قيمة تعرف بسياق السياسة الخارجية².

أولى هذه المصادر المتغيرات المتعلقة بالبيئة الداخلية، فالسياسة الخارجية إنما هي انعكاس للبيئة الداخلية³، بما تشمله من إمكانيات متاحة وقدرات كامنة وروابط فاعلة.

ثاني هذه المصادر ما يتعلق بالبيئة الدولية بما تتيحه من فرص وما تفرضه من ضغوطات، تهديدات والتزامات، وما تقرره من مكانة للدولة في هيكل النظام الدولي⁴.

¹ جيمس دورتي، روبرت بالتسغراف، مرجع سابق، ص. 79

² محمد شلبي، اقتراب الدور في تحليل السياسة الخارجية (محاضرات قدمت لطلبة الماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2009)

³ سعيد ملاح، مرجع سابق، ص. أ

⁴ بدر عبد العالي، اثر العامل الخارجي على السياسات الخارجية للدول، السياسة الدولية، ع 153، جويلية 2003، ص 16-23 .

ثالث هذه المصادر يرتبط بالتاريخ السياسي للدولة، فالسياسة الخارجية تتعامل باستمرار مع التاريخ في حوارها مع هذا أو ذاك، مع هذه الظاهرة أو تلك¹.

آخر المصادر ما يشمله السياق القيمي من مبادئ تبناها الدولة وأعراف يفرضها النسق العقيدي الوطني كقواعد تكون بمثابة الضابط الذي يوجه السياسة الخارجية للدولة والذي تكتسب من خلاله سمعتها ومصداقيتها².

فالسياسة الخارجية تقوم على تفاعل مجمل المتغيرات البيئية على اختلافها والتي ترتبط من ناحية بادراكات صانع السياسة الخارجية لحجم وكيفية تأثيرها، وبدرجة تأثيرها على سلوك وأداء السياسة الخارجية حين تنفيذها من ناحية أخرى.

فالسباق يحدد الوضعية الذي يتخذ في إطارها عملية صياغة وأداء السياسة الخارجية، ويقدم لنا تقنية لقياس النجاح والفشل الذي يكتنف عملية السياسة الخارجية للدولة ما³، فهو ينتج أثرها بشكل تفاعلي حركي والشكل رقم 03 يوضح ذلك (انظر الملاحق).

المطلب الثاني: توجه السياسة الخارجية

يعتبر إدراك الدور عبارة عن خريطة طريق يتبعها صانع السياسة الخارجية أثناء التعامل مع الملفات الخارجية⁴، فالعملية الإدراكية مرتبطة بشخص صانع السياسة الخارجية بما يشمله من بيئة نفسية يعبر عنها في الصور والادراكات والنسق العقيدي وبما تقتضيه مكانته في إطار هيكل صناعة السياسة الخارجية وأداؤها⁵.

إن تحليل عملية إدراك الدور أو ما يصطلح عليه بتوجه السياسة الخارجية يقتضي الاهتمام بالمتغيرات الهيكلية من بينها: البيئة المؤسساتية، وهيكل صناعة السياسة الخارجية، وتحديد طبيعة صانع السياسة الخارجية.

¹ محمد بوعشة، التكامل والتنازع في العلاقات الدولية (بيروت، دار الجيل، 1999) ص 128

² Joseph Frankel , **contemporary international theory and the behavior states** (London: Oxford university press.1973) p.83

³ - محمد شلبي، السياسات الخارجية للدول الصغرى (أطروحة دكتوراه، قسم العموم السياسية والعلاقات الدولية،

جامعة الجزائر 2007)ص 17.

⁴ سفيان صخري، اقتراب الدور في تحليل السياسة الخارجية، ج.2، جريدة اليوم الجزائرية، عدد. 2776 27 مارس 2007. ص 8.

⁵ محمد السيد سليم، التحليل السياسي الناصري، مرجع سابق ص ص. 13-14

حيث أن صانع السياسة الخارجية في الأنظمة الشمولية ذات النهج غير الديمقراطي ترتبط بشخصه جميع محاور العملية نظرا لما تحمله طبيعة النظام السياسي ومكانة السياسة الخارجية باعتبارها من صلاحيات الرئيس دستوريا ووظيفيا¹، لذا فإن دراسة البيئة النفسية لصانع السياسة الخارجية تصبح أكثر من ضرورة.

فوجود تفاوت بين الواقع كما هو كائن وبين الواقع كما يتصوره الإنسان يؤدي إلى أن يصبح السلوك الإنساني نتاج الطريقة التي يدرك بها الإنسان الواقع، مما يؤدي إلى خلق أدوات ذاتية تساعده على فهم هذا الواقع، هذه الأدوات تتمثل في العقائد، الصور، القيم والادراكات، والذي يعبر عن مجموعة من الفئات المعرفية تبوب خلالها المعلومات المتأتية من البيئة بمختلف متغيراتها لتخلق منطقا ذاتيا يفسر من خلاله مواقف الفرد، تصرفاته وطبيعة تعامله مع الظواهر².

هذه الأدوات تكون خريطة معرفية هي مجموع توقعاته للعلاقة بين المسالك والنتائج أي بين الحوافز البيئية وبين سلوكيات السياسة الخارجية سواء من خلال إعادة إنشاء البيئة، أو بالرد على الحوافز المتأتية منها³.

تظهر مخرجات عملية إدراك الدور منهجيا في تحديد المصالح والأهداف وترتيب الأولويات في سياسة الدولة على المستوى الخارجي حيث نجد أن المصلحة الوطنية كما هي مدركة في ذهن صانع السياسة الخارجية هي القيمة المركزية المعرفة لمجموع المصالح الأخرى والأهداف، والمحددة لطبيعة الأدوار وفقا للمسؤوليات التي حظيت بالشرعية والمتطلبات المرتبطة بالموقف أو المجال الذي توجه نحوه السياسة الخارجية⁴.

ترتبط عملية إدراك الدور بمجال السياسة الخارجية والذي يتحدد نظريا في سلوك سياسي خارجي محدد تجاه دول تقع في نفس الإقليم الذي تتواجد فيه الدولة، مما يلزم بضرورة تحديد متغيرات العملية الإدراكية الخاصة بالمجال الذي تحدد سواء على مستوى المصالح، أو الأهداف، أو الأولويات أو الأدوار.

تبرز مخرجات العملية الإدراكية بالأساس في الأدوار نظرا لأنها المتغير الوسيط الذي يربط بين عملية إدراك الدور وأداء الدور المرتبط بالسلوك، فالدور الذي تؤديه الدولة يتحدد وفق قاعدتين⁵:

¹ محند برفوق، الأبعاد الإستراتيجية للسياسة الخارجية الجزائرية، مرجع سابق، ص5

² سليم، تحليل السياسة الخارجية، مرجع سابق، ص 397 - 401

³ سليم، التحليل السياسي الناصري، مرجع سابق، ص 27

⁴ محند برفوق، تحليل السياسة الخارجية، مرجع سابق، ص2

⁵C.F.Doran , opcit , pp.30-31

- 1- الدور المعلن من قبل الدولة **declaratory role**: يشير إلى الهدف الذي تصبو إليه الدولة، إذ نجد أن محور التحرك المعلن في سياسة الدولة الخارجية يتضمن التقدير الذاتي للدولة لوضعها ومكانتها، ويحدد نيات الدولة في أن تكن قائدة أو تابعة في النسق الدولي تبعاً لدرجة انخراطها فيه فالدور المعلن يجسد رؤية الدولة الخاصة بدورها والذي يفرض وجود حالة الاتساق لان انعدامه يؤدي إلى صعوبة في بناء تصور متناغم لدى الدول الأخرى عن الدور المتوقع للدولة.
- 2- الدور المنسوب من قبل الآخرين **Aspired role**: يرتبط بسمعة الدولة وبما تعتقده الحكومات الأخرى بشأن مكانة وموضع هذه الدولة، فإسباغ ادوار معينة لدولة ما يدل على قبول الأعضاء الآخرين بهذه الأدوار والذي يضمن الشرعية عليها .
- مما سبق يمكن القول أن تلك القاعدتين تشتركان في ارتباط كليهما بالأفكار، الإدراكات مما يجعلهما يشكلان الدور السياسي الدولي للدولة كما هو مدرك والذي يحدد بما هو أكبر من القوة والوضعية والمكانة¹.

المطلب الثالث: سلوك السياسة الخارجية

يحدد هولستي أداء الدور أو ما يعرف بسلوك السياسة الخارجية في مجموع القرارات والمواقف والأفعال الحكومية التي يشملها السلوك السياسي الخارجي للحكومات ويتضمن أنماط المواقف والقرارات والوظائف والالتزامات نحو الوحدات الدولية الأخرى². ويعرفه بهجت قرني على أنه تلك الأفعال المحددة والمواقف والقرارات التي تتخذها أو تتبناها الدولة في إدارة سياستها الخارجية³.

بناء على ما سبق يمكن القول أن أداء الدور هو مجموعة الأنشطة المتعلقة بالتطبيق الفعلي للسياسة الخارجية.

يشمل أداء الدور مجموع السلوكيات والمواقف والتصريحات التي تصدر من طرف أشخاص حكوميين مخولون بالتصرف باسم الوحدة الدولية موجهة إلى الوحدات الدولية الأخرى من أجل تحقيق أهداف السياسة الخارجية⁴.

¹ احمد ثابت، مرجع سابق، ص ص. 8-21

² Holsti ,opcit

³ بهجت قرني، مرجع سابق، ص 36.
⁴ سليم، تحليل السياسة الخارجية، مرجع سابق، ص 58.

يحتل أداء الدور مكانة هامة في تحليل السياسة الخارجية باعتباره الإطار الواقعي أو العملي الذي يمكن من معرفة مدى التطابق بين ماهو معلن وماهو موجود، وكذلك مدى مراعاة صانع السياسة الخارجية وتأثره من عدمه بالخوافز أو المعوقات التي تطرحها البيئة، أضف إلى ذلك التأكيد من واقعية الأهداف المسطرة خصوصا فيما يتعلق باتساقها للإمكانيات المتاحة .

دراسة أداء الدور تعتمد في عملية تحليلها مؤشرات لقياسها ودلائل توضيحها حيث يتطلب معرفة طبيعة التصرف والوسيلة "الأداة" المستخدمة في أداء مضمونه .

فمضمون السلوك السياسي الخارجي يحمل وجهين إحدهم تعاوني والآخر صراعي، فالسلوك التعاوني يحمل طبيعة تكاملية سلمية تتحدد من خلال الأقوال والأفعال وتتطلب مجموعة من الأدوات السلمية الايجابية أذناها حل النزاعات وفك الخلافات بالوسائل السلمية من حوار، تفاوض وأعلىها الوحدة والاندماج بين الدولتين، أما السلوك الصراعي فيحمل طبيعة عدوانية تهدف إلى الهيمنة، السيطرة وارضاخ الآخر والذي يكون نتاج طلب مصلحة أو استرداد حق استلب أو ذو مفهوم توسعي .

يرتبط السلوك السياسي الخارجي بشائتي الاستقلالية "المبادرة/رد الفعل" وشكل الأداء "جماعي/فردى" وتبرز مارجريت هيرمان العلاقة الارتباطية بين الشائتين في تمييزها بين أشكال متعددة للسلوك حيث نجد¹ :

1- سلوك مستقل : وهو سلوك ينطلق من المبادرة ويؤدى بشكل فردي .

2- سلوك مترابط : وهو سلوك ينطلق كرد فعل على سلوك سابق ويتم أدائه بشكل جماعي بالتعاون مع الوحدات الأخرى .

3- سلوك مختلط : ونميز فيه حالتين سلوك ينطلق من المبادرة ويتم بشكل جماعي أو سلوك ينطلق كرد فعل ويتم بشكل منفرد .

كذلك يرتبط السلوك السياسي الخارجي بنمط التدخلات والتفاعلات الناتجة من وحدات أخرى سلبية كانت أو ايجابية، مما يتطلب التجانس والوضوح، فكلما عبر السلوك عن ذات التوجه وأكد ذات المعنى زادت قدرة الدولة على التفسير والتصرف طبقا لمبدأ المعاملة بالمثل، وكلما كان السلوك غامضا يهتمل أكثر من معنى انعدمت لقدرة على تكييف السلوك مما يؤدي إلى تجاهله² .

¹ سليم، مرجع نفسه، ص ص84-85

² احمد ثابت، مكانة الولايات المتحدة في النظام العالمي. دورة القوة والتوازن الدولي الجديد، السياسة الدولية، عدد 171، جانفي 2008، ص ص8-21 .

يتحدد أداء الدور بالأدوات المستخدمة في تطبيقه سواء من حيث مدى توافرها أو نجاعتها أو توافرها وطبيعة السلوك المؤدى، وتحصر هيرمان أدوات السياسة الخارجية في سبعة أدوات تتمثل في¹:

1- الأدوات الدبلوماسية: تشمل البعثات الدبلوماسية، درجة التمثيل الدبلوماسي، تبادل الزيارات، مستوى الزائرين التفاوض التعاون الدبلوماسي (لجان مشتركة، تنسيق مواقف، تشاور في قضايا مشتركة إقليمية أو دولية).

2- الأدوات الاقتصادية: تشمل المساعدات الاقتصادية، المعونات، المعاملات التجارية (فتح/غلق)، التعريف الجمركية (فرض/إلغاء)، الحماية التجارية (منع دخول منتجات)، المقاطعة الاقتصادية، منح أفضلية تجارية (الدولة الأولى بالرعاية).

3- الأدوات العسكرية: تشمل مجموع القدرات العسكرية بما فيها إنشاء قوات مسلحة، تدريبها، توزيعها، استعمالها أو التهديد باستعمالها، المساعدة العسكرية، التعاون العسكري، الغزو العسكري، عقد الأحلاف، اتفاقيات الدفاع المشترك.

4- الأدوات الاستخباراتية والأمنية: تشمل التجسس، مكافحة التجسس، التخريب وجمع معلومات تتعلق بقدرات ونوايا وخطط وسلوكيات الوحدات الدولية الأخرى.

5- الأدوات الرمزية: تشمل مجموعة من الأدوات الدعائية والإيديولوجية والثقافية والتي تستهدف بصورة أساسية نخبة المجتمع وبصورة ثانوية المجتمع ككل وتظهر في الإعلام، الروايات، المهرجانات، السينما، المجالات ...

6- الأدوات العلمية والتكنولوجية: تشمل التبادل العلمي، المساعدة الفنية، منح للطلبة، تربصات للموظفين، تكوين إطارات ...

7- الأدوات السياسية الداخلية: التي تأخذ الطابع غير الرسمي للدولة من خلال الفعاليات الوطنية من هيئات مجتمع مدني، أحزاب، تنظيمات جماهيرية، حيث تقوم بالتعبير عن مطالب آراء وتصورات النظام السياسي دون قيود التي من الممكن أن تفرض في حال القيام بها من طرف الوسائل الرسمية.

¹ سليم، تحليل السياسة الخارجية، مرجع سابق، ص ص.90-91

خلاصة:

تبرز أهمية الإطار النظري في مسالتين تتعلق الأولى بالتبرير النظري للدراسة بما يبعد التحليل السفسطائي العشوائي سواء فيما تعلق ببناء الدراسة أو مموها أو كيفية التعامل مع المعطيات المتاحة و تنظيمها وترتيبها وتوظيفها بالشكل الذي يمكن من الوصول إلى حقائق موضوعية عن الموضوع محل الدراسة.

أما المسألة الثانية فتتعلق بان اقتراب الدور له من الأهمية في مناهج تحليل السياسة الخارجية بما يؤسس لمنهج متعدد الأصول و المرجعيات حيث يمكن من الاعتماد على كافة اطر التحليل التي ظهرت في ميدان تحليل السياسة الخارجية ونظرية العلاقات الدولية على وجه العموم، دون احتراز أو إهمال لعنصر أو متغير يساهم بشكل من الأشكال في فهم و تفسير عملية صياغة وأداء السياسة الخارجية.